

A



بيانات جديدة للويبو تُظهر نمواً سريعاً وانتشاراً عالمياً للاستثمار في الأصول غير الملموسة

PR/2024/920

نما الاستثمار في الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية والتصاميم والبيانات والبرمجيات بوتيرة أسرع بثلاث مرات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من الاستثمار في الأصول المادية مثل المصانع والآلات، وشهدت السويد والولايات المتحدة وفرنسا النشاط الأكثر كثافة في هذا المجال، بينما تتجه الهند نحو الارتفاع، وذلك وفقاً لبيانات جديدة صادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

يوضح تقرير "أبرز الاستثمارات غير الملموسة في العالم"، الذي يُنشر لأول مرة على الإطلاق بالشراكة مع كلية لويس للأعمال في إيطاليا، كيف أن الأصول غير الملموسة أصبحت محركاً متزايد الأهمية للابتكار والنمو الاقتصادي في اقتصاد المعرفة المعولم.

ورغم الأزمات العالمية المزعجة وارتفاع أسعار الفائدة، فقد بلغ إجمالي الاستثمار غير الملموس 6.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، أي أكثر من الضعف مقارنة بمبلغ 2.9 تريليون دولار أمريكي في عام 1995. ومنذ عام 2008، بلغ معدل نمو الاستثمار غير الملموس ثلاثة أضعاف معدل نمو الاستثمار الملموس، الذي ارتفع إلى 4.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، كما يوضح التقرير.

"أحد الاتجاهات المغيرة لقواعد اللعبة ولكن غير المرئية في اقتصادنا العالمي، يتمثل في صعود الأصول غير الملموسة كمحرك وحامل للقيمة في اقتصادنا العالمي. وحتى في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي الحالية، فإن الاستثمار غير الملموس يزدهر ويتفوق باستمرار على إجمالي الاستثمار الملموس، إذ يرتفع الأول في كل من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع مثل الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك في الاقتصادات سريعة النمو مثل الهند."

"ويؤكد هذا التقرير على الدور الرائد الذي تؤديه الأصول غير الملموسة، المرتكزة على الملكية الفكرية، في الاقتصاد العالمي، ويساهم في توفير بيانات ملموسة لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة للحكومات الساعية لتحقيق النمو القائم على الابتكار في جميع أنحاء العالم."

المدير العام للويبو دارين تانغ

يوضح التقرير أيضًا:

- **المرونة في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي:** أظهرت مستويات الاستثمار غير الملموس مرونة أكبر مقارنة مع الاستثمار الملموس خلال فترات الانكماش الاقتصادي الأخيرة، حتى في ظل ارتفاع أسعار الفائدة التي أعاقَت تدفقات الاستثمار الأخرى.
- **زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي:** يحتل الاستثمار غير الملموس حصة متنامية من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع وكذلك الاقتصادات الناشئة، مثل الهند.
- **المواقع الأكثر كثافة:** الاقتصادات الأكثر كثافة في الأصول غير الملموسة (بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي) هي السويد والولايات المتحدة وفرنسا. فعلى سبيل المثال، سيشكل الاستثمار غير الملموس في الولايات المتحدة ما يقرب من ضعف الحصة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاستثمار الملموس في عام 2023. وفي البلدان التي تتفوق فيها حصة الاستثمار الملموس من الناتج المحلي الإجمالي على حصة الاستثمار غير الملموس، تضيق الفجوة بين الاثنين بمرور الوقت.
- **الاقتصادات الرائدة (1995-2023):** تُصدر الشركات في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة ترتيب أكبر المستثمرين في الأصول غير الملموسة، إذ سجلت الولايات المتحدة أعلى مستويات الاستثمار غير الملموس في عام 2023. واتبعت فرنسا وألمانيا مسارين متشابهين حتى عام 2020، وبعد ذلك ارتفع مستوى الاستثمار غير الملموس في فرنسا متقدماً على ألمانيا، مما جعلها الرائد في الاتحاد الأوروبي.
- **نمو ملحوظ في الاقتصادات الناشئة:** أظهرت الهند أسرع نمو في الاستثمار غير الملموس في الفترة من 2011 إلى 2020 (أحدث بيانات متاحة)، متجاوزة معدلات النمو في العديد من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، ومطابقة لكثافة الاستثمار غير الملموس في ألمانيا واليابان (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي).
- **أنواع الأصول غير الملموسة الرائدة:** البرامج والبيانات والعلامات التجارية هي أسرع أنواع الأصول غير الملموسة نمواً.

وعلى الرغم من تأثيرها الاقتصادي الكبير، إلا أن أطر القياس التقليدية لم تبين حجم الأصول غير الملموسة وتكوينها وتأثيرها بشكل كافٍ. ويقدم هذا التقرير، الذي يستند إلى بيانات من [قاعدة البيانات العالمية للوبيو وكلية لويس للأعمال](#) [INTAN-Invest](#)، مقاييس محدثة وعبر البلدان للاستثمارات غير الملموسة، وهي مقاييس جوهرية لوضع السياسات والتوقع الاقتصادي المستنير في جميع أنحاء العالم. ويشمل التقرير حالياً 26 بلداً تغطي أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومن المقرر إدراج المزيد من الاقتصادات في إصدارات أخرى.

تقول سيسيليا جونا-لاسينيو، الأستاذة في كلية لويس للأعمال والمؤلفة المشاركة في التقرير: "في بيئة الأعمال سريعة التغير اليوم، يعد الاستثمار في الأصول غير الملموسة أمراً ضرورياً للشركات لتعزيز قدراتها على مواكبة التحول الرقمي والتكيف بسرعة والحفاظ على قدرتها التنافسية"، وتضيف: "هذا هو السبب في أن تطوير البيانات المتعلقة بالأصول غير الملموسة، مثل قاعدة البيانات العالمية [INTAN-Invest](#)، عامل جوهري لوضع السياسات المستنيرة والتخطيط الاستراتيجي المستنير".

الأصول غير الملموسة – شرح توضيحي

ما هي الأصول غير الملموسة؟ في اقتصاد اليوم، تستمد الشركات الأعلى قيمة، التي تنشط في صناعات التكنولوجيا الفائقة والأدوية والسيارات والخدمات المالية، قدرتها التنافسية وقيمتها السوقية من رأس المال غير الملموس وليس من رأس المال المادي "الملموس". وتشمل هذه الأصول غير الملموسة البحث والتطوير، والمعارف، والبرمجيات والبيانات، والتصاميم، والعلامات والسمعة، والخبرة التنظيمية أو الخبرة في سلاسل التوريد، والمهارات رفيعة المستوى،

وجميعها أصول إما ناتجة عن الملكية الفكرية أو تتفاعل معها بشكل ما. ورغم طبيعتها غير الملموسة، إلا أن هذه الأصول تمتلك القدرة على توليد قيمة هائلة للشركات والاقتصادات والمجتمعات والأفراد على حد سواء.

ما هي أسباب أهمية الأصول غير الملموسة؟ على الرغم من كونها غير ملموسة، إلا أن هذه الأصول تتمتع بتأثير كبير على مصير وثروة كل من الشركات والبلدان في المشهد التنافسي الراهن. وإن الاستثمار في الأصول غير الملموسة يمكن الشركات من تعزيز ميزتها التنافسية وملكيته الفكرية، ويدفع عجلة الابتكار والنمو، ويجذب أفضل المواهب، وينمي ولاء العملاء، وفي النهاية يؤمن النجاح في السوق. ورغم أن الأصول غير الملموسة ليست جلية بشكل مباشر للشخص العادي، إلا أنها تؤثر بشكل عميق على الحياة اليومية من خلال تعزيز الآفاق الاقتصادية الأفضل، وتوليد وظائف بأجور أعلى، وتحسين جودة المنتجات والابتكار، وتقديم منتجات أكثر موثوقية.

ما أهمية القياس الدقيق للأصول غير الملموسة بالنسبة لوضعي السياسات والمجتمع؟ على الرغم من دورها المحوري في تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، لا يزال فهمنا لحجم الأصول غير الملموسة وتأثيرها وتكوينها فهمًا محدوداً. ومع ذلك، فإن القياس الدقيق للاستثمار في الأصول غير الملموسة أمر ضروري لفهم محركات النمو الاقتصادي والإنتاجي، وكذلك لوضع سياسات مستنيرة داعمة للنمو. فقد ينجم عن القياس غير الملائم للاستثمار في الأصول غير الملموسة عدد من العواقب السلبية، بما في ذلك التقليل من قيمة الأصول غير الملموسة، وسوء تخصيص الموارد، وانخفاض القدرة التنافسية (بما في ذلك نقص التمويل من قبل المؤسسات المالية ونقص الاستثمار من قبل المستثمرين)، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف، وتراجع ازدهار الشركات، وضعف عملية اتخاذ القرار من قبل واضعي السياسات.